

المحور الأول: التحليل المالي حسب منظور سيولة - استحقاق

أولاً. أساس التحليل سيولة - استحقاق

1. تعريف: يعرف التحليل المالي حسب منظور سيولة - استحقاق بأنه تحليل الذمة المالية للمؤسسة، و هو طريقة للتحليل التقليدي، يهتم قبل كل شيء بخطر العسر المالي و التوقف عن الدفع، و بالتالي يظهر الزمن كمعيار ضروري في هذا التحليل، لأنه يرى أن المؤسسة عبارة عن كيان قانوني يملك ذمة قبل أن يكون وحدة إنتاجية.

و تجدر الإشارة إلى أن هناك نوعان من العسر المالي:

أ. العسر المالي الحقيقي: و يعني عدم مقدرة المؤسسة على سداد ديونها من أصولها في حالة التصفية.

ب. العسر المالي الفني: و يعني عدم مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية حينما تحين مواعيد استحقاقها.

و بالتالي فقد تكون المؤسسة في حالة يسر مالي حقيقي و في نفس الوقت في حالة عسر مالي فني، و العكس صحيح.

2. أساس التحليل سيولة - استحقاق:

بالإضافة إلى اهتمامه بالذمة المالية للمؤسسة ، فإن هذا التحليل يركز على معايير تصنيف مراكز الميزانية حسب مفهومي السيولة و الاستحقاق، و بالتالي فإن الوثائق الأساسية المستعملة في هذا التحليل هي الميزانية المالية و ملحقاتها، حيث أن تقييم المجموعات الكبرى للميزانية و دراسة العلاقات الموجودة بينها و بين مكوناتها الرئيسية هي أساس هذه العملية.

3. الميزانية المالية (حسب scf).

تمثل الميزانية (قائمة المركز المالي) وثيقة محاسبية تظهر مصادر و استخدامات الأموال في المؤسسة، حيث تسمى المصادر بالخصوم و الاستخدامات بالأصول، و يتم ترتيب عناصر الميزانية حسب المبادئ التالية:

- ترتب الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.

- ترتب الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.

- نعتمد مبدأ السنوية لتقسيم عناصر الميزانية إلى أربع مجموعات كبرى.

ملاحظة: قد ترد بعض التحفظات على هذه المبادئ، و على العموم تحسب عناصر الميزانية بقيم صافية، و بقيمها السوقية.

و يمكن تقديم المجموعات الرئيسية للميزانية كما يلي:

1. الأصول:

1.1. الأصول الثابتة: و تضم كل الاستخدامات التي تزيد درجة سيولتها عن سنة، و تظهر بقيم صافية من الاهتلاكات، وهي تمثل الصنف 2 من scf، و قد تكون مادية، معنوية أو مالية.

2.1. الأصول المتداولة (الجارية): تضم هذه المجموعة الاستخدامات التي تقل درجة سيولتها عن سنة كالبضائع و الزبائن والحسابات المالية.

2. الخصوم:

1.2. الأموال الدائمة: و تضم كل الموارد التي تزيد درجة استحقاقها عن سنة، سواء كانت رؤوس الأموال الخاصة، أو الديون متوسطة و طويلة الأجل.

2.2. الديون قصيرة الأجل: و تضم جميع الديون التي تقل درجة استحقاقها عن سنة كالموردين و الضرائب ... الخ.

ويمكن إظهار الميزانية حسب الشكل (الملحق) على أن يكون الاختصار أو التفصيل في الحسابات حسب الحاجة إلى ذلك.

4. التمثيل البياني للميزانية المالية:

يمكن أن يأخذ التمثيل البياني عدة أشكال هندسية منها:

أ. التمثيل البياني عن طريق الدائرة النسبية: يخصص لكل من الأصول و الخصوم نصف دائرة (180 °) على أن يتم تقسيم نصف الدائرة إلى أجزاء تمثل عنصر من عناصر الأصول و الخصوم وفق العلاقة التالية:

$$\text{قيمة العنصر} / \text{القيمة الإجمالية للأصول (الخصوم)} \times 180^\circ$$

ب. التمثيل البياني عن طريق المستطيل: حسب هذه الطريقة، يخصص مستطيل (عمود) للأصول و آخر للخصوم، و يتم تقسيم المستطيل بشكل نسبي على عناصر الأصول و الخصوم، بشرط أن يكون طول العمودين متساوي (عادة 10 سم).

مثال تطبيقي: إليك الميزانية المالية لإحدى المؤسسات بتاريخ 2010/12/31.

الخصوم		الأصول					
2009	2010	البيان	صافي 2009	الصافي	اهتلا / مؤ	الإجمالي	البيان
700000	700000	رأس المال	17000	12645	7355	20000	تثبيتات
625000	645652	احتياطات	274150	245820	154180	400000	معنوية
50000	42447	تحميل من جديد	1703315	1602960	397040	2000000	أراضي
128600	128600	مؤونات الأعباء	303490	303490	--	303490	مباني
--	112778	نتيجة الدورة	115400	402568	17432	420000	تثبيتات مالية
819000	799700	د ط أ	819315	1004820	--	1004820	مواد أولية
787529	1105480	الموردون	1217430	1415790	--	1415790	منتجات تامة
430317	428315	الضرائب	719413	438045	--	438045	الزبائن
314650	245610	د ق أ					الحسابات
1314417	1217556	تسيقات بنكية					المالية
5169513	5426138	المجموع	5169513	5426138	576007	6002145	المجموع

المطلوب:

1. توزيع النتيجة على عناصر الخصوم إذا علمت أن مسيري المؤسسة يتوقعون توزيع 40000 دج على المساهمين، و وضع الباقي كاحتياطات، علماً أن المؤسسة تخضع للضريبة على أرباح الشركات **ibs** بنسبة 25 %.
2. إعداد الميزانية المالية المختصرة (2009 ، 2010).
3. التمثيل البياني لعناصر الميزانيتين.

ثانيا. التحليل المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي

لكي تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بالموارد المالية الدائمة، و تمول أصولها المتداولة عن طريق الديون ق أ، أي يجب أن يتساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة، و حجم الأصول المتداولة مع د ق أ، و تعرف هذه القاعدة باسم قاعدة التوازن المالي الأدنى.

1. تعريف التوازن المالي: هو المبدأ الوحيد الذي يكمن في أن التمويل الدائم يجب أن يكون أكبر من أو يساوي الاحتياجات المتولدة عن دورة الاستغلال، و تحدد قاعدة التوازن المالي على أساس أن الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكبر من سنة هي التي ستمول الأصول الثابتة، و كذلك بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول د ق أ، و بالتالي فان قاعدة التوازن المالي تحدد وفق العلاقاتين التاليتين:

- التوازن من أعلى الميزانية: $أ\theta = أ\text{د}$.

- التوازن من أسفل الميزانية: $أ\text{م} = د\text{ق}\text{أ}$.

و يعتبر التوازن المالي من أعلى الميزانية سهل التحقيق في الواقع باعتبار أن الوقت في صالح المؤسسة من اجل تحويل أ ثابتة إلى سيولة في وقت يسمح بتسديد د ط أ، أما التوازن من أسفل الميزانية فهو صعب التحقيق لكون استحقاقية د ق أ لا تتماشى مع سيولة الأصول المتداولة، لذا يجب على المؤسسة (المسير المالي) أن يضع هامش أمان، و الذي يسمى رأس المال العامل fonds (FR) le de roulement.

* هل يمكن اعتبار قاعدة التوازن المالي وفق العلاقتين السابقتين كافية لضمان السير الحسن للمؤسسة؟.

هناك جملة من الاضطرابات و الاختلالات التي تحدث أثناء دورة الاستغلال، لذا يجب وضع هامش أمان يسمح للمؤسسة بتفادي الوقوع في مشكلة عدم الدفع (عسر مالي).

2. رأس المال العامل Le fonds de roulement:

1.2. تعريف fr: هو عبارة عن مؤشر توازن على المدينين الطويل و المتوسط و يحسب كما يلي:

$$أ. من أعلى الميزانية: ر م ع = أ د - أ ثا.$$

$$ب. من أسفل الميزانية: ر م ع = أ م - د ق أ.$$

إن أهمية fr لا تقتصر على دراسة المخاطر المتعلقة بالتوازن المالي فحسب، و إنما يمكننا من إعطاء مقياس نوعي لدرجة الثقة في مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات الجارية.

2.2. أنواع fr:

ر م ع الخاص frp: هو عبارة عن ر م ع بعد استبعاد د ط أ، أي ذلك المقدار من الأموال الخاصة التي بموجبها يتم تمويل الأصول الثابتة، و يسمح لنا بمعرفة مدى استقلالية المؤسسة عن العالم الخارجي، و يحسب كما يلي: $ر م ع خ = أ خ - أ ثا.$

$$ر م ع خ = ر م ع - د ط أ.$$

ر م ع الإجمالي frg: هو ذلك الجزء من الصول المتعلق بدورة الاستغلال، و الهدف من حسابه هو معرفة عناصر الأصول التي يمكن أن تتحول إلى سيولة في مدة أقل من سنة، و يحسب كما يلي:

$$ر م ع ل = مجموع أ م. ر م ع ل = مجموع الأصول - أ ثا.$$

ر م ع الأجنبي (الخارجي) fre: هو بمثابة الموارد المالية التي تحصلت عليها المؤسسة من الغير، و يحسب كما يلي:

$$ر م ع أ = مجموع الديون. ر م ع أ = مجموع الخصوم - أ خ. ر م ع أ = ر م ع ل - ر م ع خ.$$

3.2. العوامل المؤثرة على fr : عند القيام بتحليل المالي، يجب مراعاة العوامل التالية:

- مدة دوران الاستغلال: كلما كانت دورة الاستغلال طويلة كلما تطلب وجود حجم أكبر من الموارد المالية الدائمة لتغطيتها، عادة ما تكون دورة الاستغلال طويلة في المؤسسات الإنتاجية، و قصيرة نسبيا في المؤسسات التجارية، و أقصر بكثير في المؤسسة الخدمية.

- التغيرات الموسمية: بعض المؤسسات تتأثر بالتغيرات الموسمية (الفصلية)، و لهذا فهي مجبرة على تخزين المواد الأولية، وبالتالي فهي تحتاج إلى هامش أمان أكبر.

- القيمة المضافة: تعتبر النشاط الفعلي للمؤسسة، و كلما كان حجم القيمة المضافة كبير دل ذلك على أن لهذه المؤسسة حجم كبير من التثبيات و كلما زادت حاجتها إلى رأس مال إضافي لتغطية احتياجاتها، و هذا ما نجده في المؤسسات الإنتاجية.

- طبيعة - حجم نشاط المؤسسة: إن $رمع$ مرتبط بنوعية و حجم الإنتاج و كيفية تصريف المنتجات، لذلك فإن $رمع$ هو مؤشر نسبي و ليس مطلق.

4.3. الحالات التي تميز $رمع$:

أ. $رمع < 0$: هو مؤشر إيجابي يدل على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها (القدرة على السداد)، إلا أن وجود $رمع$ مرتفع يدل على وجود أموال غير مستغلة، كما أن المؤسسة سوف تتحمل خسائر ناتجة عن الفوائد المترتبة عن الديون، و في هذه الحالة يجب حساب $رمع$ الخاص و الأجنبي.

ب. $رمع = 0$: تعبر هذه الحالة عن التوازن المالي الأدنى، حيث ينتظر من خلاله أن تسدد المؤسسة التزاماتها في الميعاد المحدد، إلا أن هذا التوازن يبقى نظري فقط بسبب الاضطرابات المذكورة سابقا.

ج. $رمع > 0$: هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تسديد التزاماتها على المدى القصير.

و من بين الاقتراحات و التصحيحات التي يمكن أن تتبناها المؤسسة:

من جانب الأصول: - التنازل عن بعض التثبيات غير الضرورية و التي لا تؤثر على الإنتاج.

- تخفيض أو إلغاء مخزون الأمان إن وجد.

- استرجاع قيمة السندات و الأسهم.

من جانب الخصوم: - رفع رأس المال عن طريق طرح أسهم أو سندات.

- الحصول على قروض جديدة إن أمكن ذلك.

- إعادة جدولة الديون، أي تحويل دق أ إلى د ط أ.

3. احتياجات رأس المال العامل (BFR) les besoins de fonds de roulement.

1.3 تعريف: ارم ع في تاريخ معين هو ر م ع الذي تحتاج إليه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة بصفة دقيقة في هذا التاريخ، أي

هي عبارة عن احتياجات تمويل مكتملة لرم ع مرتبطة بالتسيير العادي للمؤسسة.

و يتم حساب bfr كما يلي:

ارم ع = احتياجات الدورة - موارد الدورة.

ارم ع = (ق ل + ق غ ج) - (دق أ - س م).

ارم ع = (أ م - ق ج) - (دق أ - س م).

ملاحظة:

1. BFR يعبر عن FR الأمثل، أي الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، و الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري.

2. يتم استبعاد القيم الجاهزة (ح / 5 من scf) لأنها لا تمثل احتياجات الدورة.

3. يتم استبعاد السلفات المصرفية لأنها لا تمثل موارد الدورة، حيث أنها ديون مدتها قصيرة جدا (أقل من 24 ساعة).

4. السلفات المصرفية: من خلال اتفاق بين المؤسسة و البنك، يسمح هذا الأخير للمؤسسة بسحب الأموال حتى و لو لم يكن لها رصيد في البنك.

2.3. الحالات التي تميز bfr:

Bfr < 0: المؤسسة تحتاج إلى موارد إضافية لتغطية النقص في الاحتياجات.

Bfr = 0: المؤسسة ليست في حاجة إلى رأس مال إضافي لكون الموارد المالية المتاحة تغطي تماما احتياجات الدورة خلال السنة.

Bfr > 0: هناك فائض في الموارد يجب على المؤسسة استغلاله تعظيم قيم الاستغلال.

4. الخزينة (TR):

1.4. تعريف الخزينة: هي القيم المالية التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها بحرية أثناء دورة الاستغلال، و يتم حسابها كما يلي:

$$\text{الخزينة} = \text{ق ج} - \text{س م}.$$

$$\text{الخزينة} = \text{ر م ع} - \text{ا ر م ع}.$$

2.4. الحالات التي تميز الخزينة:

TR < 0: الخزينة موجبة، يعني أن المؤسسة حققت هامش أمان يسمح لها بتغطية كل احتياجاتها من الدورة مع بقاء فائض يمثل

سيولة مجمدة ينبغي على المؤسسة استغلالها عن طريق تعظيم قيم الاستغلال.

TR = 0: الخزينة المعدومة، و تعني التوازن المالي الأدنى، المؤسسة تضمن توازنها المالي.

TR > 0: الخزينة سالبة، المؤسسة في حالة عجز عن تغطية احتياجاتها، حيث يجب على المؤسسة أن تقوم بطلب قرض من البنك

أو تقوم بالضغط على زبائنها لتسديد مستحققاتهم أو تقوم باسترجاع بعض أصولها الثابتة (خاصة المالية).

ثالثا. التحليل المالي عن طريق النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أكثر الطرق شيوعا لتحليل القوائم المالية نظرا لما تشكله من استنتاجات هامة في عملية التحليل، كما أنها تمكن من مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة زمنيا و مكانيا.

و تعبر النسب المالية عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر، تستعمل لإعطاء معنى واضح عن المركز المالي للمؤسسة و من ثم اتخاذ القرارات المناسبة.

و يمكن حساب عدد هائل من النسب المالية، لكنها لا تقدم كلها معلومات هامة، لذا يجب اختيار الأهم منها، حيث سوف نقتصر على دراسة أربع مجموعات رئيسية كما يلي:

1. نسب الهيكلية: تسمح لنا بإعطاء صورة واضحة عن المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين، و يتم ذلك عن طريق مقارنة كل عنصر من عناصر الأصول و الخصوم مع مجموع الميزانية:

1.1. نسب هيكلية الأصول: توضح أهمية كل عنصر من الأصول.

2.1. نسب هيكلية الخصوم: توضح لنا درجة الاستقلالية أو الاستدانة، من خلال حساب نسبة كل مصدر من مصادر الأموال من مجموع الخصوم.

و أهم نسبة يمكن حسابها هي نسبة الاستقلالية المالية، حيث كلما كانت نسبة الأموال الخاصة (نسبة الاستقلالية المالية) مرتفعة كلما كانت المؤسسة تتمتع بالاستقلالية من حيث التمويل.

2. نسب التمويل: و تتمثل في:

1.2. نسبة التمويل الدائم: ترتبط هذه النسبة بـ ر م ع.

2.2. نسبة التمويل الخاص.

3.2. نسبة التمويل الأجنبي: توضح لنا قدرة المؤسسة على سداد ديون الغير، و كلما كانت هذه النسبة كان ضمان تسديد الديون أكبر، و تسمى كذلك نسبة قابلية السداد.

3. نسب السيولة: تنفيذ هذه النسب في معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها على المدى القصير، و تتمثل في:

1.3. نسبة السيولة العامة.

2.3. نسبة السيولة المحددة (المختصرة).

3.3. نسبة السيولة الحالية (المختصرة).

4.3. نسبة سيولة الأصول.

النسب	التسمية	طريقة الحساب	النسبة المعيارية (المثل)
نسب الهيكلية	% هيكلية الأصول	قيمة العنصر / مجموع الأصول	/
	% هيكلية الخصوم	قيمة العنصر / مجموع الخصوم	/
نسب التمويل	% التمويل الدائم	أ د / أ ثا	1 <
	% التمويل الخاص	أ خ / أ ثا	50 % <
	% التمويل الأجنبي	مجموع الديون / مجموع الخصوم	50 % >
نسب السيولة	% السيولة العامة	أ م / د ق أ	1 <
	% السيولة المختصرة	ق غ ج + ق ج / د ق أ	50 % > 30 % >
	% السيولة الفورية	ق ج / د ق أ	30 % > 20 % >
	% سيولة الأصول	أ م / مجموع الأصول	/

4. نسب النشاط: تعتبر هذه النسب مكملة للنسب السابقة في التحليل، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة ومدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.

1.4. مدة دوران المخزون: يجب التعرف على معدل دوران المخزون و الذي يمثل عدد المرات التي تم فيها تصريف المخزون من المؤسسة خلال دورة الاستغلال، و يحسب كما يلي:

مؤسسة تجارية: م د م = تكلفة شراء البضاعة المباعة / متوسط المخزون.

مؤسسة إنتاجية: م د م = تكلفة الإنتاج المباع / متوسط المخزون.

حيث أن: متوسط المخزون = $(\text{مخ}1 - \text{مخ}2) / 2$.

و لحساب مدة دوران المخزون نستعمل العلاقة:

مدة د م = $(\text{متوسط المخزون} / \text{تكلفة شراء البضاعة المباعة}) \times 12$ أو 360.

2.4. مدة دوران الزبائن (متوسط فترة التحصيل): تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في تحصيل حقوقها من الغير، و من مصلحة المؤسسة أن تكون هذه المدة أقصر ما يمكن مقارنة مع متوسط فترة التسديد، و تحسب كما يلي:

م د ز = $[(\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}) / \text{المبيعات السنوية}] \times 12$ أو 360.

3.4. مدة دوران الموردون (متوسط فترة التسديد): تقيس هذه النسبة المدة المستغرقة من أجل سداد المؤسسة لديونها، لذا فمن المستحسن أن تكون هذه النسبة كبيرة، و تحسب كما يلي:

م د م = $[(\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}) / \text{المشتريات السنوية}] \times 12$ أو 360.

مثال تطبيقي:

نفس المثال السابق يطلب منك:

- حساب مؤشرات التوازن المالي لسنة 2010.

- حساب نسب التمويل و السيولة لنفس السنة.

- اقتراح حلول تحسن الوضعية المالية للمؤسسة.

تمارين تطبيقية

التمرين الأول:

إليك العناصر المشككة لميزانية إحدى المؤسسات في 2010/04/01:

البنك: 50000 دج ، أراضي: 80000 دج، معدات نقل: 60000 دج ، الصندوق: 20000 دج، بضاعة: 30000 دج، مواد أولية: 80000 دج، موردو التثبيتات: 100000 دج، قروض بنكية: 80000 دج، آلات إنتاجية 150000 دج ، ترحيل من جديد 25000 دج ؛ منتجات تامة الصنع 20000 دج ؛ الزبائن 12000 دج؛ منتجات نصف مصنعة 14000 دج ؛ غلافات متداولة 10000 دج .

المطلوب:

- إعداد الميزانية المالية وفق SCF .
- إعداد الميزانية المالية المختصرة.
- حساب مؤشرات التوازن المالي (FR ; BFR ; TR).

التمرين الثاني:

إليك ميزانية مؤسسة الفلاح لسنتي 2007 و 2008:

الأصول		المخصص	البيان	
2008	2007	البيان	2008	2007
		أ خاصة	2100	1800
3000	3000	أموال جماعة (k)		
.....	1900	احتياطات	2500	1500
680	1400	النتيجة الصافية	2000	2000
		خ غ جارية	1000	1500
840	00	ديون	2250	2900
1700	1750	قروض مصرفية	3850	4100
		خ جارية		
3500	3000	الموردون		
.....	1000	ديون الاستغلال		
00	1750	سلفات مصرفية		
13700	13800	المجموع	13700	13800

المطلوب:

- حساب مؤشرات التوازن المالي للسنتين، إذا علمت أن المؤسسة قد وزعت 30 % من أرباح 2007 و الباقي وضع

كاحتياطات، كما أن ديون استغلال المؤسسة لسنة 2008 (قبل توزيع النتيجة 680 دج).

- الحكم على الوضع المالي للمؤسسة في 2008 إذا علمت أن المؤشرات المعيارية في القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة موضحة في

الجدول التالي:

TR	BFR	FR	
1500	4000	المؤشرات المعيارية

- ما هي الحلول التي تقترحها على المؤسسة من أجل تحسين وضعيتها المالية ؟

التمرين الثالث:

إليك ميزانية إحدى المؤسسات الصناعية في نهاية 2009:

الأصول			الخصوم		
ر الحساب	اسم الحساب	المبالغ	ر الحساب	اسم الحساب	المبالغ
213	مباني	27700	101	رأس المال	60000
215	معدات و أدوات	11250	11	ترحيل من جديد	8000
2181	معدات النقل	38000	12	النتيجة	14250
2182	تجهيزات مكتب	21000	13	الحواصل و أ	30000
26	سندات المساهمة	12000	15	المؤجلة	7000
31	م أولية	22500	401	مؤونات الأعباء	25000
355	م ت الصنع	11000	404	موردو المخزونات	7350
411	الزبائن	10000	421	موردو التثبيات	3000
413	أوراق القبض	5000	444	ديون المستخدمين	5850
512	البنك	9000	519	ضرائب مستحقة	12000
517	ح ج ب	5000		سلفات مصرفية	
	المجموع	172450		المجموع	172450

المطلوب:

- حساب مؤشرات التوازن المالي و التعليق عليها.
- حساب النسب المالية.
- إذا علمت أن المؤسسة قد تقدمت بطلب قرض بنكي، فهل سيوافق البنك على منحها قرض؟.
- أعط بعض الحلول لتحسين الوضعية المالية لهذه المؤسسة.

التمرين الرابع:

إليك الميزانية المالية المختصرة التالية:

الأصول	2009	2010	الخصوم	2009	2010
أ ثابتة	6998	17816	أ دائمة	16511	22980
أ متداولة			د ق أ	4264	4144
قيم الاستغلال	230	224	سلفات مصرفية	2160	1212
القيم القابلة للتحقق	15648	10259			
القيم الجاهزة	59	37			
المجموع	22935	28336	المجموع	22935	28336

المطلوب:

بصفتك محلل مالي، قدم تشخيصا للوضعية المالية لهذه المؤسسة.